

عقب استقالة ثلاثة أعضاء من الهيئة الرئاسية

## المؤتمر الاستثنائي للأفاس في 11 أفريل



بعد أشهر من الانسداد، بدأت جبهة القوى الاشتراكية تلمح مخرجًا يخرجها إلى بر الأمان. الأعضاء الثلاثة السابقون في الهيئة الرئاسية للحزب استقالوا رسميًا أمس، ممهدين بذلك الطريق لعقد مؤتمر استثنائي في 11 أفريل. فبعد أن كانوا قد اشترطوا ردا من الإدارة لتفعيل قرارهم، استسلموا في الأخير للأمر الواقع. وبالفعل، قدّم كل من محند أمقران شريفى وسفيان شيوخ وإبراهيم مزباني أمس استقالتهم لأعضاء اللجنة الوطنية لتحضير لمؤتمر.

طالب أعضاء هذه الهيئة، المجتمعين في الجزائر العاصمة، بالاستقالة الفعلية للأعضاء الثلاثة في قيادة الحزب تمهيدا لعقد مؤتمر استثنائي. هذا الخيار للذهاب إلى المؤتمر، مع مندوبي 2013، بات ضرورياً بعد فشل لجنة خاصة تم تشكيلها لعقد الصلح بين الأطراف المتنازعة في الحزب. إلا أن هذه المجموعة المتكونة من مناصلين من الطرفين المتنازعين لم تنجح في مهمتها المتمثلة في تنظيم دورة للمجلس الوطني. وأمام صعوبة المهمة، أوصى أعضاء هذه اللجنة الرئاسية بعقد مؤتمر استثنائي، "طبقاً للأحكام القانونية، من أجل انتخاب هيئة رئاسية جديدة".

للووصول إلى ذلك، كان لابد من استقالة غالبية أعضاء هيئة الرئاسة. وهذا ما تم فعلا. فلم يعد فيها سوى علي العسكري الذي أصبح معزولا. رفض الاستقالة ونشر رسالة يدعو فيها مناصلي حزبه للعمل من أجل عقد مؤتمر عادي يعتزم تنظيمة في جويلية المقبل. حتى السكرتير الوطني الأول، حكيم بلحصل، الذي كان في وقت ما مقربا من نائب بومرداس، سحب تأييده منه.

كتب بلحصل في رسالته: "ليس من حق أحد أن ينصب نفسه حارساً على الأخلاق وورثاً للخط السياسي والتنظيمي للحزب لإتهام البعض بعدم الكفاءة والبعض الآخر بخطر قدوم وجوه أخرى لإدارة شؤون الحزب كما هو منصوص عليه في اللوائح والقوانين. فالمناضلون ليسوا سذجاً". وتابع بلحصل: "إن الهيئة الرئاسية فشلت في دورها المتمثل في تجسيد هذه الرئاسة الجماعية التي كانت مهمتها حماية الخط السياسي للحزب وضمان تماسك مناضليه المتشثتين والمتناحرين."

للتذكير، نشأت الأزمة التي يمر بها الأفافاس من إقصاء العديد من إطارات ونواب الحزب منذ الصيف الماضي. اتهم حينها العديد من الإطارات علي العسكري، الذي كان يدعمه في ذلك الوقت محند أمقران الشريفي، برغبته في إفراغ الحزب من إطاراته ومناضليه. بل وأعابوا عليه جنوحه لنوع من التسلط. أمام حملة الاتهامات، أعلن علي العسكري بقرار انفرادي عن استقالة الكتلة البرلمانية. لكنه لم يُتبع، ليجد نفسه النائب الوحيد المستقيل من البرلمان. في تلك الفترة، تمرد عضوان من الهيئة الرئاسية، سفيان شيوخ وحياء تياتو (التي أفضيت بعد ذلك)، ونظما دورة ساخنة مع جزء من أعضاء المجلس الوطني. عين المجتمعون بلقاسم بن عمر أول سكرتير وطني، واحتلوا المقر الوطني. لكن علي العسكري، وبدعم من عضوين آخرين في الهيئة الرئاسية، قام بتعيين حكيم بلحصل أول سكرتير وطني. هذا الأخير يملك خاتم الحزب، لكنه لم يعد قادراً على دخول مقر حزبه. وضعية شاذة حقا قد تجد لها حلاً بعقد مؤتمر استثنائي.

ليبرتي

ترجمة: م. عاشوري